سياسة الموازنة العامة وتاثيراتها على مؤشرات الاداء الاقتصادي في ظل برامج الانعاش الاقتصادي حالة الجزائر للفترة :2001-2015

The general budget policy and its impact on economic performance indicators under the economic recovery programs The case of Algeria for the period 2001-2015

د. نصير أحمد
أستاذ محاضر "أ"
جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي
necir-ahmed@univ-eloued.dz

د. بنين بغداد
أستاذ محاضر "ب"
جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي
bbenine@ymail.com

الملخص:
تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دراسة أثر سياسة الموازنة العامة على البرامج الاصلاحية بالاقتصاد الجزائري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي يشهدها البلد من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي بداية من سنة 2001 إلى سنة 2004، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 وأيضاً البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014، واللافت هنا أن غالبية الدول المنتجة للنفط هي دول نامية، وتعتمد على النفط مصدراً رئيساً في اقتصادها، وإعداد موازناتها العامة، وهنا مكمن الخطورة الشديد حيث ستكون هذه الدول الاكثر تضررا من هبوط أسعار النفط، والذي قد يشكل أزمة لدى كثير من الدول النفطية، التي تبني موازناتها على أساس أسعار متوقعة للنفط، من أهمها الجزائر، الذي يعد من اول الدول المتأثرة بهذا الهبوط.

الكلمات المفتاحية: سياسة الموازنة العامة، أسعار النفط، الاقتصاد الجزائري، الإصلاح الاقتصادي.

JEL:A1

Abstract

This study seeks to shed light on the study of the impact of the general budget policy reform programs Algerian economy in light of the political and economic changes taking place in the country through the economic recovery programs beginning from the year 2001 to the year 2004, and the program support economic growth for the period 2005-2009 and the program also has the five-year period 2010-2014, and is interesting here is that the majority of oil-producing countries are developing countries, and depends on oil as a major source of its economy, and the preparation of public budgets, and here lies the extreme gravity. These countries will be hardest hit by the fall in oil prices, which could pose a crisis for many oil-producing countries, which build their budgets based on expected oil prices, the most important of Algeria, which is one of the first countries affected by this decline.

Key words: *General budget policy; Oil prices; Algerian economy, Economic reform.*

JEL:A1

تمهيد

شهدت الجزائر منذ بداية التسعينيات إصلاحات اقتصادية هيكلية ترتب عليها تصحيح أداء الاقتصاد الكلي وتحسين نوعية الخدمات المالية والمصرفية وتناقص العجز في ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية وجذب كبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد تبنت الجزائر في هذا الإطار منذ سنة 2001 سياسة توسع في السياسة المالية من خلال أدواتها النفقات العامة والإيرادات العامة، والممثلة في البرنامجين الضخمين اللذان أقرا خلال الفترة 2001-2009 وهما برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، والهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بدايات الألفية الثالثة، وكذلك البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 والذي تكملة غلى البرامج السابقة.

تشكل صادرات النفط (1.16 مليون برميل يوميا) والغاز حوالي 60% من دخل الجزائر، ويقدر العجز في ميزانية عام 2016 25 مليار دولار بسبب انخفاض الاسعار الى ما دون الاربعين دولارا، وسيرتفع هذا العجز إذا انخفضت اسعار النفط الى اقل من ثلاثين دولارا، بحوالي 15 % إذا وضعنا في اعتبارنا ان ميزانية العام الحالي وضعت على اساس سعر نفط في حدود 45 دولارا للبرميل.

ويذكر ان النفط الجزائري من النوع الجيد (Light and sweet) ويرتفع عن نظيره العربي الثقيل بحوالي خمسة دولارات.

واضطرت الحكومة الجزائرية الى اتخاذ اجراءات تقشفية، حيث الغت عددا من مشاريع البنى التحتية من بينها مستشفيات وشبكة تورماي (مترو) وسكك حديدية، واوقفت التوظيف في القطاع العام، وفعّلت قرار بتخفيض سن التقاعد الى ستين عاما، وفرضت ضرائب قيمة مضافة على الهواتف والانترنت ووسائل الاتصال الاخرى بحدود 17 بالمئة، وخفضت سعر الدينار بحدود عشرين في المئة بالمقارنة الى سعر الدولار (مئة دينار مقابل الدولار تقريبا).

ومما سبق يمكن إعطاء تساؤل رئيسي حول هذه الدراسة :

ماهي الآثار التي تخلفها سياسة الموازنة العامة على المؤشرات الاداء الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2015؟.

أهمية وأهداف الدراسة

إن مسارات السياسة المالية لدولة قد عرفت إما التناقض أو التأخير في علاج الاختلال التي تمس الاستقرار الاقتصادي، كما أن نمط التنمية التي اتبعتها الدول السائرة في طريق النمو ومنها الجزائر، لم تؤتي ثمارها رغم الإصلاحات والتعديلات الهيكلية، وآلتي في معظم الأحيان إلى الأزمة ومن هنا تكمن أهمية البحث في محاولة معالجة موضوع أثر سياسة الموازنة العامة في الجزائر على أداء أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي في ظل البرامج التنموية.

تستهدف هذه الدراسة إلى تحديد قدرة ورشادة سياسة الموازنة العامة في الجزائر على أداء أهم مؤشرات الاداء الاقتصادي سواء الداخلي أو الخارجي في ظل البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2015، كما أن هناك أهداف فرعية تندرج تحت هذا الهدف الرئيسي نجملها فيما يلي:

- إبراز المسيرة التنموية من خلال برامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- التحليل الاقتصادي لهيكل السياسة المالية خلال فترة الدراسة والتركيز على أهم أدواتها.
- تحليل أثر سياسة الموازنة العامة على مؤشرات الأداء الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

الدراسات السابقة

لقد سجلنا بعض الدراسات السابقة التي تخص مواضيع السياسة المالية والاداء الاقتصادي ومن أهمها :

- عبد الرحيم شيبي وسمير بطاهر، **فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد: الثاني عشر، العدد:01 المعهد العربي للتخطيط، الكويت، وهي دراسة قياسية تحليلية لدور السياسة المالية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدارية.

- نبيل بوفليح وعبد القادرلعاطف، مداخلة بعنوان: **فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف،08/07 أفريل 2008، وهو تبيان دور صندوق ضبط الايرادات والذي يعتبر آلية من اليات سياسة الإيرادات من خلال ضبط الموارد وله دور سواء ككان على المستوى الداخلي أو الخارجي.

- محمد داودي: **السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر**، عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، تخصص: مالية عامة، بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر قايد، تلمسان، الجزائر، سنة 2012 بإشراف الأستاذ الدكتور محمد بن بوزيان، حيث تدور إشكالية البحث حول كيفية السياسة المالية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر، تطرق إلى السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجانب النظري، وعمليا دراسة واقع السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد حول بناء نموذج قياسي لتحديد هذا الأثر.
- محمد محمود سعد الكواز: **تطور الصادرات النفطية وأثرها في الأداء الاقتصادي لعينة من الدول العربية مع الاشارة الى العراق**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، المجلد :10، العدد: 32، 2014.
- حاول تقدير وتحليل الصادرات النفطية وأثرها في الأداء الاقتصادي باستخدام السلاسل الزمنية للمدة 1985-2011، وتقسيماتها ضمن مدد زمنية.

وبناءا على الاشكال الرئيسي السابق لهذه الدراسة سيتم التطرق إلى العناصر الاتية :

أولا : نظرة حول برامج الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001-2015

مرت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بثلاث مراحل رئيسية وهي:

1. مرحلة ما بعد التصحيح الهيكلي(2001 -2004)[1]

لقد اقترح صندوق النقد الدولي عند انتهاء برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) عقد اتفاق جديد مع الجزائر بهدف تعميق الإصلاحات الاقتصادية، إلا أن السلطات الحكومية رفضت ذلك وفضلت استئناف الإصلاحات بمفردها، وبذلك دخل الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة بداية من سنة 2001 وصياغة برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي غطى الفترة 2001-2004، وخصص لها غلاف قدره 525 مليار دينار، كما أن ما يميز هذه الفترة هو الزيادة في الأجور، حيث كثر الحديث عن انخفاض القدرة الشرائية للمواطن مما اضطر بالسلطات إلى رفع الكتلة الأجرية، حيث كلفت هذه الزيادة ما يعادل 130 مليار دينار، كما أن زيادة الإنفاق الاستثماري زادت بمعدل 20% في سنة 2000، ولقد عرفت سنة 2001 تنفيذ جزء كبير من مخطط الإنعاش الاقتصادي حيث تم استهلاك 380 مليار دينار من الغلاف المالي بـ525 مليار دينار التي تم تخصيصها لهذا المخطط [2]، وفي هذا الصدد شملت نشاطات البرنامج خمس مجالات تم توزيع الغلاف المالي :

الجدول رقم (01): تخصيصات برنامج الإنعاش الإقتصادي للفترة (2001-2004)

القطاعات	القيمة المخصصة (مليار دينار جزائري)	النسبة(%)
دعم الإصلاحات	47	08.95
الفلاحة والصيد البحري	65	12.38
التنمية المحلية	113	21.52
الأشغال الكبرى	210	40.0
الموارد البشرية	90	17.14
الإجمالي	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي،2001-2004**، الجزائر.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن تخصيص برنامج الإنعاش الاقتصادي تركز على التنمية المحلية والأشغال العمومية الكبرى، حيث بلغت قيمتها 323 مليار دينار، كما تم تخصيص ما نسبته 95.8 % لدعم الإصلاحات الاقتصادية، ومن خلال هذا البرنامج فقد تم إنشاء728.500 منصب شغل، منها 477.500 منصب دائم و271.000 منصب مؤقت.[3]

2. مرحلة سياسة دعم النمو(2005-2009)

انطلاقا من سنة 2005 قامت الجزائر ببعث برنامج لدعم النمو الاقتصادي (PCSC) للفترة 2005-2009 ويتضمن هذا البرنامج خمس محاور أساسية تعكس الجزائر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية [4]، ولقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر ب60 مليار دولار، للمحاور الخمس الأساسية وهي: تحسين ظروف معيشة السكان، تطوير المنشآت الأساسية، دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية، تطوير التكنولوجيات الجديدة والاتصال، وهذه المحاور نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): يبين محاور برنامج دعم النمو للفترة (2005-2009)

محاور البرنامج	المبلغ (مليار دج)	%
تحسين ظروف معيشة السكان	1.908. 5	45.41
تطوير المنشآت الأساسية	1.703.1	40.53
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.03
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.85
تطوير التكنولوجيات الجديدة والاتصال	50.0	1.18
مجموع البرنامج الخماسي	4.202.7	100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على :

- تقرير عرض قانون المالية التكميلي لسنة2005، **البرنامج التكميلي لدعم النمو**، الجزائر، أفريل 2005،ص:06.

والملاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه خصص مانسبته 85.94% فقط لكل من برنامج تحسين ظروف المعيشة والإسكان، وبرنامج تطوير المنشأت الأساسية، أي مايعادل تقريباً 52 مليار دولار أمريكي، وسبب إهتمام السلطات الحكومية راجع إلى الضرر الذي لحق بالجبهة الإجتماعية من جراء البطالة والفقر، والتأكيد على إعادة التوازن الإجتماعي، أما في المقام الثالث فقد خصص لمحور دعم التنمية الإقتصادية بنسبة 8.03% والذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة والصناعة، والصيد البحري والسياحة، وهي قطاعات تعكس الإقتصاد الحقيقي، من شأنها أن تحسن من قدراتها الإنتاجية، وبالتالي تلبية جزء هام من الطلب الداخلي والخارجي.

3. مرحلة سياسة التحول من الريع إلى القيمة المضافة(2010-2014)

يحتوي برنامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية كماورد في بيان السياسة العامة على ستة محاور وهي كالاتي[5]:

- التنمية البشرية.
- المنشأت الأساسية.
- تحسين الخدمة العمومية.
- محور التنمية الإقتصادية.
- مكافحة البطالة.
- محور البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإتصال.

والشكل التالي يبين نسب تخصيصات برنامج سياسة التحول من الريع إلى القيمة المضافة :

الشكل رقم (01) : التوزيع النسبي لتخصيصات برنامج حسب المحاور الأساسية للفترة (2010 -2014)

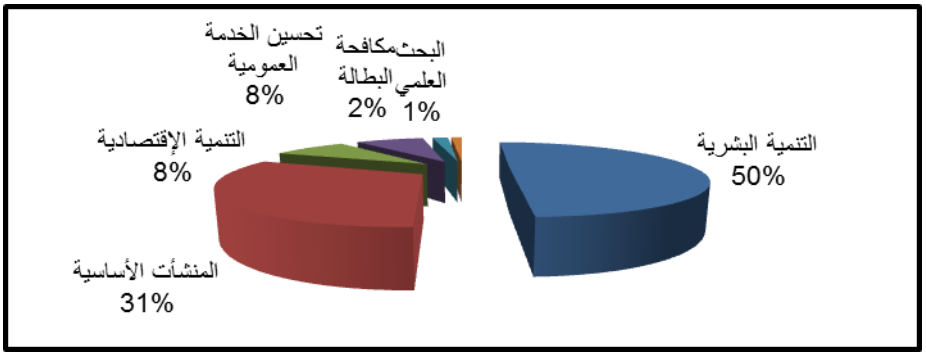

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على :

- عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق**، دار الخلدونية، الجزائر،2011، ص : 309-320.

إن الغلاف المالي الذي رصد لمحور التنمية البشرية لوحده، فقد بلغ عتبة 10122 مليار دج، أي ما يعادل 138.66 مليار دولار، وهوما يمثل تقريباً 50% من مجموع الغلاف المخصص للفترة، وهذا دليل كاف للتنويه بمدى اهتمام ونية رئيس الجمهورية في التكفل ببعث التنمية البشرية إلى مصاف المستويات العالمية، أما محور المنشآت الأساسية فقد استفاد بمبلغ مالي 6448 مليار دج أي ما يعادل 88 مليار دولار أمريكي ويمثل تقريبا 31%، أما محوري التنمية الاقتصادية وتحسين الخدمة العمومية فقد خصص لهما مبلغ1666 و1566 مليار دج أي ما يمثل تقريبا 8% من المبلغ المخصص، أما محوري مكافحة البطالة وتطوير البحث العلمي فقد خصص لهما مبلغ 360 و 250 مليار دج أي بنسبة 2% و 1%.

ثانيا : اتجاهات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000 -2014)

تمثل هذه الفترة امتداد للفترة السابقة بالإضافة إلى الاهتمام بقطاع البنية التحتية الاقتصادية وبرامج تدعيم وتشغيل الشباب، واعتبرت السياسة المالية بشكل عام بأنها مناسبة لمواجهة التحديات المتباينة، وفي ظل هذا الإطار تميزت السياسة المالية في الجزائر بأنها توسعية من خلال نمو الإنفاق الكلي وارتفاع معدلاته، والارتفاع المستمر للإيرادات الكلية جراء استمرار وارتفاع أسعار النفط [6].

1. إتجاهات سياسة النفقات العامة 2000-2014

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال هذه الفترة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته، سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، ويطلق على السياسة في هذه المرحلة بالسياسة الإنفاقية التوسعية.

والجدول الموالي يمثل تطور النفقات العامة للفترة 2000 -2012:

الجدول رقم (03): يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2013 (مليار دج)

السنوات	النفقات الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات الكلية من %PIB
2000	1178.12	856.19	321.93	28.6
2001	1321.03	963.63	357.40	31.3
2002	1550.65	1097.72	452.93	34.3
2003	1690.18	1122.76	576.41	32.2
2004	1891.77	1251.06	640.71	30.8
2005	2052.04	1245.13	806.91	27.2
2006	2453.01	1437.87	1015.14	29.0
2007	3108.6	1874.60	1407.26	34.55
2008	4191.10	2217.8	1973.3	37.83
2009	4214.5	2300.0	1946.3	42.11
2010	4466.90	2659.1	1807.9	37.12
2011	5853.60	3879.2	1974.4	40.42

2012	4608.3	2820.4	1787.9	40.94
2013	4776.2	3106.2	1670	41.2
2014	4476.5	2980	1496.5	39.2
2015	4376	2888	1488	38.1

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على:

- التقرير السنوي:2008-2013، وزارة المالية الجزائرية، على الموقع:zd.gov.mf.www
- التقرير السنوي:2000-2007، بنك الجزائر، على الموقع :.bank.www-of-dz.algeria

فالفترة 2000-2013 هي امتداد للفترة السابقة وما يميز هذه الفترة هو الاتجاه التصاعدي للنفقات على المبالغ المخصصة لإنعاش النشاط الاقتصادي من خلال التحفيز الذي توفره مختلف برامج النفقات العمومية(برامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001، برنامج التنمية الفلاحية، وبرنامج إعادة إنجاز البنية التحتية التي دمرها زلزال بومرداس2003 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005 ، وحققت النفقات الكلية سنة 2005 بمبلغ يقدر 2052.04 مليار دج أي بزيادة قدرها873.92 مليار دج، كما تمثل نسبة 20.76% من الناتج الداخلي الخام سنة 2000 لتحقق نسبة 16.50% من الناتج الداخلي الخام سنة 2005، أي بانخفاض قدره 4.26%.

ولقد قررت السلطات الجزائرية منذ بداية سنة 2005 عدم اللجوء إلى الاستدانة من الخارج، والقيام كذلك بالتسديد المكثف للديون الخارجية، إن الجزائر ترصد الآن إمكانيات ضخمة لإنعاش تنميتها الاقتصادية، فإلى غاية سنة 2009 تم إنفاق حوالي 120 مليار دولار في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج الخاص بالجنوب والبرنامج الخاص بالهضاب العليا[7]، وتأتي هذه البرامج لتعزز المكاسب المحققة خلال الفترة 1999-2003 حيث استثمرت الدولة قرابة 30 مليار دولار من الأموال العمومية.

وتميزت سنة 2012 بارتفاع الإنفاق الكلي وبمعدلات مرتفعة نسبياً حيث انتقلت من 4322.25 مليار دج في سنة 2009 إلى4952.01 مليار دج سنة 2012 أي بزيادة بمقدار 629.72 مليار دج.

2. اتجاهات سياسة الإيرادات العامة 2000-2015

ما يميز هذه الفترة هو الارتفاع المستمر للإيرادات الكلية واعتمدها على الجباية البترولية.

والجدول الموالي يمثل تطور الإيرادات العامة للفترة 2000-2015.

الجدول رقم (04): يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2012(مليار دج)

السنوات	الإيرادات الكلية	الجباية البترولية	الجباية العادية	إيرادات أخرى	الإيرادات الكلية من PIB%
2000	1124.93	720	349.50	55.43	27.30
2001	1389.74	840.60	398.24	150.90	32.90
2002	1576.74	916.40	482.90	177.39	34.9
2003	1525.55	836.06	524.93	164.57	29.1
2004	1606.40	862.20	580.41	163.79	26.2
2005	1713.99	899	640.47	174.52	22.7
2006	1841.93	916	720.88	205.04	21.8
2007	1949.10	1890.61	775.15	114.56	29.26
2008	2902.4	1715.4	965.3	221.7	26.20
2009	3275.3	1927.0	1146.6	201.7	32.73
2010	3074.6	1501.7	1297.7	18.10	25.54
2011	3489.8	1529.4	1527.1	433.33	24.09
2012	3455.6	1561.6	1595.7	298.3	30.7
2013	3524.5	1576.5	1628.6	319.4	31.4
2014	3625	1622.2	1625.5	377.3	30.4
2015	3722	1624.6	1634.2	463.2	31.1

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على:

- التقرير السنوي:2008- 2012، وزارة المالية الجزائرية، على الموقع:zd.gov.mf.www
- التقرير السنوي:2000-2007، بنك الجزائر، على الموقع :.bank.www-of-dz.algeria

عرفت أسعار النفط ارتفاعا مستمراً وبشكل كبير منذ سنة 1999، وهذا ما أدى إلى تدفق موارد هائلة إلى داخل الاقتصاد الوطني انعكست على الجوانب المختلفة للاقتصاد، بحيث نمت الصادرات النفطية بنسبة 40% خلال الفترة 1999-2007 [8]، وهوما انعكس بدوره على ارتفاع الإيرادات العامة والتي تضاعفت خلال الفترة بـ:3.88 مرة فقد بلغت سنة 2012 3455.6 بينما كانت لاتتجاوز 1124.93 مليار دج سنة 2000 كما ارتفعت نسبة الإيرادات العامة خلال الفترة ب 86.8% بين 2003 و2007 ولقد ساهمت الإيرادات النفطية(البترولية) في هذا الارتفاع بنسبة 84.4%،كما أنها مثلت نسبة 27.3% من الناتج الداخلي الخام ثم انتقلت سنة 2003 إلى 29.1% ثم إلى 21.8% سنة 2006 من الناتج الداخلي الخام ، وترتبط هذه النسبة بارتفاع حصة القيمة المضافة لقطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام[9].

وخلال الفترة 2008-2012 ارتفعت الإيرادات العامة لتحقق سنة 2012 إلى3455.6 مليار دج بعد أن كانت سنة 2008 بقيمة 2902.4 مليار دج، والتي مثلت نسبة 26.2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2008[10]، والتي انتقلت إلى 30.7 و 31.4 % سنتي 2012 و2013 على التوالي.

وخلال الفترة 2000-2012 نلاحظ أن الزيادة في جانب الإيرادات الكلية بنسبة أكبر من زيادة النفقات العامة والذي يعزى بالأساس إلى زيادة العوائد النفطية، وأدى الإعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر، ولمعالجة هذه الاختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها وقواعد عملها، وهذا دفع إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات نهاية سنة 2000[11].

ولعل السؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا هنا: ماهي الدوافع التي أدت إلى إنشاء هذا الصندوق؟.

وعليه يمكن تقسيم دوافع إنشاء الصندوق إلى دوافع داخلية وأخرى خارجية[12]:

- **الدوافع الداخلية :** هذه الظروف في حقيقة الأمر تتعلق بالاقتصاد الجزائري، وبما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد لا يتسم بالتنوع في قطاعاته وتتركز صادراته على النفط، هذا ما جعل الإيرادات النفطية تستحوذ على النصيب الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي.
- **الدوافع الخارجية:** يمكن حصرها في الآتي:

✓ **تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية :** تتميز أسعار النفط بعدم استقرارها بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية وهو ما يؤدي إلى تعرض اقتصاديات الدول النفطية من بينها الجزائر لصدمات إيجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية، إن التقلب في أسعار النفط أكسب هذا الأخير ميزة عدم اليقين على المدى المتوسط والطويل، فهذا الواقع فرض على الحكومة الجزائرية إنشاء صندوق خاص يعمل كآلية لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات، حيث يمتص الفوائض المالية خلال الصدمات الإيجابية ويحتفظ بها كاحتياطات عند حدوث صدمة عكسية مستقبلا .

✓ **رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية في الدول النفطية :** لم تكن الجزائر صاحبة فكرة إنشاء صندوق سيادي بل سبقتها عدة دول، فصندوق ضبط الإيرادات الجزائري يصنف ضمن الصناديق الحديثة نظراً لأنه أنشئ سنة 2000، وعليه فالجزائر حاكت الصناديق السيادية النفطية التي سبقتها (الصناديق القديمة) كالكويت (KIA) في سنة 1953 والإمارات العربية المتحدة (ADIA) سنة 1976 .

✓ النرويج(GPFG) سنة 1990، بالرغم من اختلاف الأغراض المحددة لكل صندوق إلا أنهم يشتركون في أن مصادر تمويل أصولهم من العوائد النفطية.

3. دور الصندوق في تمويل عجز الموازنة العامة

إن رصيد الموازنة العامة سجل عجزًا خلال معظم سنوات الدراسة باستثناء سنتي 2001 و 2002 إلى أن وصل إلى أعظم قيمة له سنة 2008 بـ 1288.7 مليار دينار.

كما بلغ متوسط عجز رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2009) بـ 475.66 مليار دينار، ويعود هذا العجز إلى ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بنسبة فاقت الزيادة المسجلة في الإيرادات العامة للدولة من دون فائض قيمة الإيرادات البترولية، وهو ما يفسر بتنفيذ الحكومة لسياسة الإنعاش الاقتصادي المعتمدة على رفع الإنفاق الحكومي لحفز النمو الاقتصادي.

4.تطور الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2005-2012

كما هي مبينة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): يوضح تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2005-2012

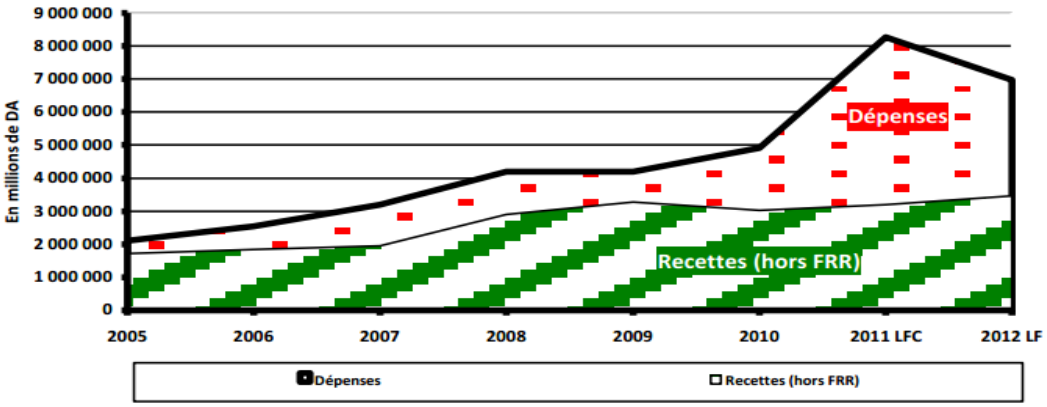

Source : Republique Algérienne Démocratique et Populaire,Note **de présentation du projet de la loi de Finances pour 2012**, Annee 2012,P:12.

في الفترة 2000-2005 لم تستخدم الحكومة موارد الصندوق لتمويل عجز الموازنة العامة حيث لم تسجل أية اقتطاعات من موارد الصندوق لتمويل العجز، مما يعني استخدامها لطريقة القرض العام لتغطية العجز، وهو ما ينسجم مع القواعد المحددة لأهداف الصندوق.

وفي سنة 2006 و2007 والنصف الأول من سنة 2008 نلاحظ أن الحكومة اقتطعت 91.53 مليار دينار، و 531.952 مليار دينار و50 مليار دينار على التوالي، من موارد الصندوق لتمويل جزء من عجز الخزينة العمومية وبالتالي عجز الموازنة العامة للدولة، وهو ما يتوافق مع التعديلات التي أدخلت على القواعد المحددة لأهداف الصندوق لسنة 2006[13]، وهو ما يمكن تفسيره بأن الارتفاع المستمر لأسعار النفط قلل مخاوف الحكومة من حدوث انهيار لأسعار النفط على المدى المتوسط الأمر الذي شجعها على استعمال موارد الصندوق لتمويل جزء من العجز التوازني الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي مع المحافظة دائما على معدلات تضخم منخفضة من خلال عدم تمويل مجمل العجز باستخدام موارد الصندوق، حيث قدرت نسبة التمويل إلى إجمالي العجز لسنة 2006 و2007 ومن 2008 على التوالي بحوالي 15% و 46% و 4% .

وخلال الفترة 2010-2012 نلاحظ أن الزيادة في جانب الإيرادات الكلية بنسبة أكبر من زيادة النفقات العامة والذي يعزى بالأساس إلى زيادة العوائد النفطية، وأدى الإعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر.

5. دور الصندوق في تخفيض حجم المديونية العمومية (الداخلية والخارجية)

والجدول الموالي يبين هذا الدور:

الجدول رقم (05) : تطور الدين العمومي الداخلي والخارجي خلال الفترة 2000-2011

السنوات	الدين العمومي الداخلي (مليار دينار جزائري)	نسبة الدين الداخلي من PIB	الدين الخارجي (مليار دولار أمريكي)	نسبة الدين الخارجي من PIB
2000	1059.4	%25	25.3	%23.1
2001	1001.5	%23.5	22.6	%20.6
2002	982.2	%21.6	22.6	%20
2003	982.2	%18.7	23.4	%17.2
2004	1000	%16.3	21.9	%12.8
2005	1094.8	%14.6	17.9	%8.7
2006	1847.3	%21.7	06	%2.6

2007	1103.9	%11.7	5.606	%3.62
2008	734	%6.6	5.586	%2.51
2009	808.8	%08	5.413	%2.81
2010	1099.2	%9.1	5.2	%2.92
2011	1215.0	%8.3	4.6	%3.2

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على:

- نبيل بوفليح وعبد القادر لعاطف، مداخلة بعنوان: **فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف،08/07 أفريل 2008، ص:07.

- بنك الجزائر، **التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2009، التقرير السنوي لسنة2010**، الرويبة، الجزائر، ص:87-213.

- Republique Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère Des Finances, Direction Générale De La prévision Et Des Politiques,**Situation Economique Et Financière De l Algérie** 2011, p:35.

ومن خلال الجدول رقم (05) يلاحظ أن الدين العمومي الداخلي مر خلال الفترة 2000- 2011، بأربع مراحل وهي كالاتي:

- **المرحلة الأولى(2000-2003):** وهي مرحلة الانخفاض، إذ انخفض الدين من 1059.4 مليار دينار سنة 2000 إلى غاية 982.2 مليار دينار سنة 2003، وهو ما يتوافق مع استخدام الحكومة موارد الصندوق لتخفيض الدين العمومي.
- **المرحلة الثانية (2004-2006):** وهي مرحلة الارتفاع، حيث ارتفع الدين من 982.2 مليار دينار سنة 2003 إلى 1847.3 مليار دينار سنة 2006، وفي هذه السنة الأخيرة حقق فيها الدين العمومي الداخلي أعلى قيمة له. ويمكن تفسير الارتفاع الحاصل في الدين العمومي الداخلي في هذه المرحلة بلجوء الحكومة إلى الاقتراض الداخلي لتمويل عجز الموازنة العامة بدلا من الاعتماد على موارد الصندوق لتمويل العجز، كما يؤكد تفضيل الحكومة استخدام موارد الصندوق لسداد الدين العمومي الخارجي على حساب الدين العمومي الداخلي[14].
- **المرحلة الثالثة (2007-2009)** : مرحلة الانخفاض مجددًا في قيمة الدين العام الداخلي، فمن 1847.3 مليار دينار في سنة 2006 تراجع الدين إلى 808.8 مليار دينار سنة 2009، كما أن نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي انخفضت بشكل ملحوظ من 21.7% سنة 2006 إلى 8% سنة 2009. في هذه المرحلة شهد الدين العام الداخلي أقل قيمة له سنة 2008 بـ 734 مليار دينار مقارنة بباقي السنوات المدروسة، كما أنها تمثل أقل نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالي 6.6%. وتفسير هذا أن الحكومة وجهت موارد صندوق ضبط الإيرادات مرة أخرى إلى الدين العام الداخلي بعد أن تمكنت من خفض الدين العام الخارجي إلى مستويات آمنة.
- **المرحلة الرابعة(2010-2011)** : ومرت أخرى ترتفع الديون الداخلية لتحقق 1099.2 مليار دج سنة 2010 وترتفع خلال السنة الموالية لتصل إلى 1215 مليار دج، وسبب هذا الارتفاع هو دخول الجزائر إلى سياسة التحول من الريع إلى القيمة المضافة، كما مثلت 9.1% من الناتج المحلي الخام خلال سنة 2010 و8.3% من الناتج المحلي الخام خلال سنة 2011.

أما فيما يخص بالدين الخارجي سجلت المديونية الخارجية انخفاضًا كبيرًا خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2011، إذ انخفضت من 25.3 مليار دولار أمريكي سنة 2000 إلى 5.413 مليار دولار سنة 2006 كما تراجعت نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي من 23.1% سنة 2000 إلى 2.81% سنة 2006 ما يمثل انخفاضًا بأكثر من 20 نقطة مئوية، إن هذا الانخفاض راجع إلى تبنى الحكومة لخيار سداد المديونية الخارجية مع التوقف عن الاقتراض الخارجي بالنظر للفوائض المالية التي حققها منذ سنة 2000، كما استعملت الحكومة موارد صندوق ضبط الإيرادات لسداد وتخفيض حجم الدين الخارجي حيث وصل مجموع الاقتطاعات من "FRR" الموجهة أساسا لسداد الدين الخارجي خلال الفترة من 2000 إلى غاية 14 جويلية 2008 ما قيمته 2201.522 مليار دينار جزائري هذه القيمة متضمنة تسديد مسبق للمديونية الخارجية في سنة 2004 بقيمة 57.144 مليار دينار، لتحقق سنة 2009 قيمة 5.413 مليار دولار لتنخفض سنة 2011 إلى 4.6 مليار دولار أمريكي.

رابعا: تأثير سياسة الموازنة العامة على مؤشرات الأداء الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط

عرفت معدلات النمو نتائج مرضية وخاصة سنة 1998 أين وصل معدل النمو إلى 5% وهذا نتيجة لانطلاق قطاع الصناعة والموسم الفلاحي الجيد في تلك السنة ،كما تقهقر النمو في سنة 2001 ليصل إلى 1.9%، نظراً للبداية التي واجهت السلطات الحكومية من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، بالرغم من تحسن أداء القطاع الفلاحي بنسبة 18.7% نتيجة تحسن الظروف المناخية واعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ولكن القطاعات خارج المحروقات سجلت نتائج غير مرضية في دعم النمو، ولم تتوصل الإصلاحات التي شرع فيها منذ عشرية كاملة من تجسيد هذا الهدف، مما جعل الأثار تعكس سلباً على الوضع الاجتماعي من بطالة وتدني المداخيل أما في الفترة 2002-2015 فقد كانت معدلات النمو متذبذبة من سنة إلى أخرى[15].

1. **مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي**

ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

1.1 **تأثير سياسة الموازنة العامة على النمو الاقتصادي للفترة 2001-2015**

بالرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة منذ سنة 2011 إلى غاية سنة2015، خاصة ووفقا لآليتي السياسة المالية والنقدية في تثبيت وتعميق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن الهدف الأكثر إلحاحاً لم يتحقق بعد، والمتمثل في بعث النمو الاقتصادي من جديد، ذلك كون هذا الأخير مرتبط بمتغيرين استعصى على كل الحكومات السابقة التحكم فيهما، لأن متغير الاستثمار لم نكد نجد له أثر خلال الفترة السالفة الذكر، بسبب الأزمة التي تعددت أبعادها وتعقدت خيوط حلها، وعلى هذا الأساس مادام الفعل الاستثماري غائب، فالبطالة هي سيدة الموقف بلا منازع، لذلك نرى من الضرورة تقديم صورة تقريبية لواقع النمو وما يشكله من ارتباط قوي مع كل من البطالة والاستثمار، والشكل الموالي يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2003-2012 في الجزائر وعلى المستوى العالمي وتوقعاتها إلى غاية سنة 2016.

الشكل رقم (03) : تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر والعالم للفترة 2003-2012 وتوقعات 2016

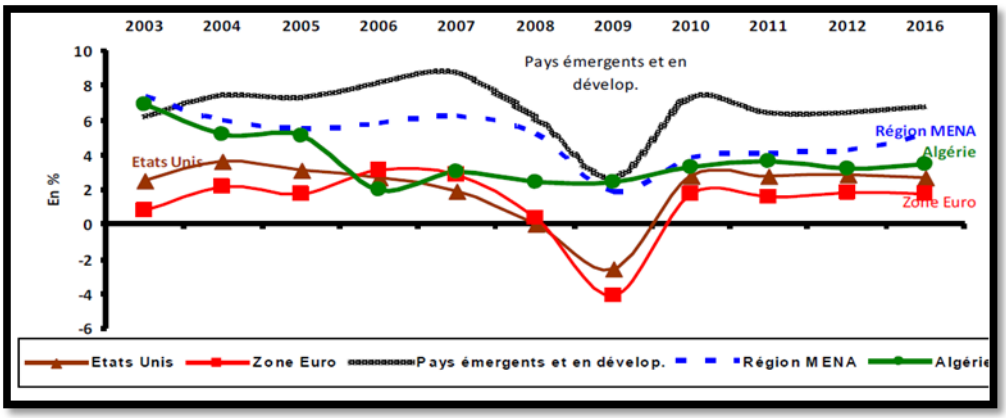

*Source:Republique Algérienne Démocratique et Populaire Ministère Des Finances, Direction Générale De La prévision Et Des Politiques,**Situation Economique Et Financière De l Algérie**, Année 2011, Aout 2012,pp:31,32.*

كان تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي أثر إيجابي على أداء هذا القطاع باعتبار أن رفع الإنفاق الحكومي أدى إلى رفع الطلب الكلي وبالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية والخدمات المرتبطة بها وهوما يفسر تسجيل القطاع لمعدلات نمو متزايدة نسبياً خلال الفترة، أما قطاع الفلاحة فتأثير هذا القطاع يعد ضعيفاً مقارنة بقطاع المحروقات والخدمات بحيث لم تتعد نسبة المساهمة 8.25% خلال فترة الإنعاش الاقتصادي، وأما فيما يخص قطاع الأشغال العمومية هو القطاع الوحيد الذي استفاد من برنامج الإنعاش بحيث سجل 8.25% كمتوسط للفترة، بعد أن كان قبل هذه الفترة قد حقق نمو فاق التوقعات بحيث انتقلت من 1.4% سنة 1999 إلى 11.6 % سنة 2006[16].

وأما قطاع الصناعة فلقد سجل نسب نمو متدنية حوالي 4.12% كمتوسط للفترة بالرغم من أن تحقيق معدلات نمو حقيقية مستدامة في أي بلد تعتمد بشكل كبير على القطاع الصناعي. مع تذبذب معدلات النمو الاقتصادي من خلال البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 ليصل الى 2.8 % ثم يرتفع الى 4 % الى 4.2% سنة 2015.

2.1 تأثير سياسة الموازنة العامة على معدلات البطالة للفترة 2001-2015

لم تكن ظاهرة البطالة معروفة في الجزائر إلى حد ما خلال سنوات الستينات والسبعينات، وإلى منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة ارتفاع أسعار البترول آنذاك، ولكنه ما أن بدأت هذه الأسعار في

الانخفاض مع منتصف الثمانينات حتى بدأت هذه الظاهرة في البروز، بل وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل إحدى أهم الانشغالات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

الجدول رقم (05): تطور معدلات البطالة في الجزائر 1997-2015

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل البطالة %	28	29.5	33	29.8	27.3	25.7	23.7
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة %	17.7	15.3	12.3	11	11.3	10.2	10
السنوات	2011	2012	2013	2014	سبتمبر 2015		
معدل البطالة %	10	9.7	9.3	10.8	11.2		

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على:

- كريم النشاشبي وآخرون، **الجزائر تحقيق الاستقرار الإقتصادي والتحول إلى إقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، واشنطن،1998، ص:06.
- التقرير السنوي 2000-2015، إحصائيات صندوق النقد الدولي، على الموقع:www.imf.org/external

أين يتناسب مع الفترة التي التزمت فيها السلطات الجزائرية بإدخال برنامج إصلاح واضح وطموح في ظل الدعم المباشر للصندوق، ويبقى لحد الآن معدل النمو المحقق غير كافي لخلق فرص عمل جديدة وكافية بالمقارنة مع النمو السريع في قوى العمل.

فقد ارتفعت معدلات البطالة من 24.4% سنة 1990 إلى 33% سنة 1999، ثم تراجعت سنة 2000 نتيجة السياسة الانكماشية المنتهية حتى سنة 2000 مما أثر سلباً على الطلب الكلي.

ثم بدأ معدل البطالة في الانخفاض بداية من سنة2005 أين كانت في حدود15.3% ثم 11%سنة 2007 ثم 9.3% سنة 2012 إلى 11.2% خلال شهر سبتمبر 2015.

3.1 تأثير سياسة الموازنة العامة على معدلات التضخم للفترة 2001-2015

إن معدل التضخم يمثل مؤشراً هاماً للسياسة النقدية لأنه أحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة ونمو الكتلة النقدية، والارتفاع في معدل التضخم يؤدي إلى إفساد البيئة الاستثمارية من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية، وما يتبع ذلك من تأثير مباشر على سياسة التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال، وفي بعض الحالات يعتبر مؤشر لدرجة الاستقرار السياسي خصوصاً في الدول التي تعاني من معدلات مرتفعة في معدلات التضخم الأمر الذي يساعد على انتشار ظاهرة الدولة حيث تسود العملة الأجنبية وتحديدا الدولار على العملة الوطنية كوسيط للمبادلة وخزن للكمية، ولهذا تتبع الدولة سياسة نقدية انكماشية لعلاج التضخم وعجز ميزان المدفوعات[17].

والشكل التالي يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر وتوقعاته إلى غاية سنة 2016:

الشكل رقم (04) : تطور معدلات التضخم في الجزائر والعالم للفترة 2003-2012 وتوقعات 2016

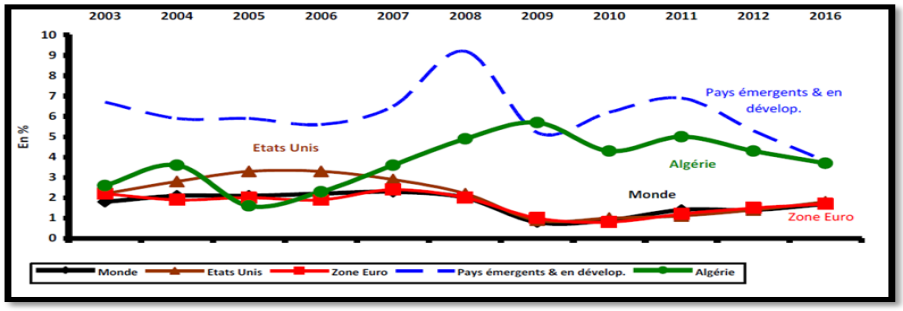

Source: Republique Algérienne Démocratique et Populaire Ministère Des Finances, Direction Générale De La prévision Et Des Politiques, **Situation Economique Et Financière De l Algérie**, Année 2011, Aout 2012, pp:31,32

عاد معدل التضخم للارتفاع مجدداً سنة 2001 والذي بلغ 4.2% ومراد ذلك هو نمو المجمع النقدي $M2$ بنسبة 22.3% جراء نمو احتياطات الصرف والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي وخلال الفترة 2002-2006 تراوح معدل التضخم بين 1.4% كأدنى حد سنة 2001 و3.6% كأقصى حد سنة 2004، ليرتفع سنة 2007 إلى 4.5% بفعل التوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، مما دعا الصندوق النقدي الدولي إلى تحذير الجزائر من عواقب ارتفاع التضخم جراء السياسة التوسعية للإنفاق والموازنة العامة وارتفاع عجز الموازنة خارج قطاع المحروقات.

وخلال الفترة 2008-2012 فإن معدلات التضخم متذبذبة حيث قفزت من 4.4% سنة 2008 وصولاً إلى 8.9% خلال سنة 2012، بعد أن كان سنة 2011 قدر بـ 4.5 % و3.9% سنة 2010، وهذا راجع أساساً إلى عم استقرار مستوى الأسعار خلال البرامج المطبقة من طرف الدولة الأمر الذي كان وراء الارتفاع المذهل خلال سنة 2012.

وعرف معدل التضخم في الجزائر تباطأ جديدا في2014، حيث سجل نسبة 2,9% مقابل 3,3% في 2013.

2.مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي

ويرتبط هذا الهدف بتحقيق فائض في ميزان المدفوعات والحفاظ على قابلية الاستمرار فيه والعمل على تحقيق استقرار سعر الصرف، ولهذا الغرض يجب تحليل التطور الحاصل في رصيد ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر 1997-2015 (الوحدة: مليارد دولار أمريكي)

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
رصيد ميزان المدفوعات	1.16	(1.74)	(2.38)	7.57	6.19	3.65	7.44
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رصيد ميزان المدفوعات	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	15.58
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	-	-
رصيد ميزان المدفوعات	20.14	12.01	11.44	9.2	8.1	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على:

- التقرير السنوي 2000، إحصائيات صندوق النقد الدولي، على الموقع:www.imf.org/external

المرحلة الثانية من سنة 2000-2015 حيث سجل ميزان المدفوعات فوائض مهمة مع استمرار العجز المسجل في حساب رأس المال، حيث وصل الفائض إلى 36.99 مليار دولار سنة 2008، وهذا راجع إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط[18].

3. مؤشر أسعار الصرف

يعتبر تخفيض قيمة العملة عاملا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف والربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، فتقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد حجم التدفقات الاستثماري، كما ان المستثمر الأجنبي ينجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة، فضلاً على تقلبات في سعر الصرف تصعب تحقيق الجدوى كما يمكنها أن تعرض المشروعات بخسارة شديدة غير متوقعة[19].

الجدول رقم (07): يمثل مؤشر أسعار الصرف بالنسبة للدولار للجزائر خلال الفترة 1990-2012

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر	58.7	66.6	69.4	69.3	75.4	87.5	89.6	91.3
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
الجزائر	91.2	100	94.9	101.3	99.2	72.7537	77.5519	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصاء، نشرات الصندوق النقد العربي.

إن التقلبات في أسعار صرف العملات الرئيسية في العالم كالأورو والدولار لديها تأثير كبير على الاقتصاديات التي تمتلك أقل احتياطي أجنبي، ناهيك عن تلك التي تمتلك احتياطي كبيرا، الوضع الذي استلزم على الجزائر تعزيز آلية مرنة لتسيير تدخل البنك المركزي في عمليات الصرف فيما بين البنوك في الجزائر، وذلك بتتبع اليومي بتطورات قيمة سعر الصرف الاسمية مزامنا مع توقعات الأسعار النسبية.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات أسعار الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار في ارتفاع مستمر بداية من سنة 1990 إلى غاية 2005 وهذا راجع إلى أن الدينار الجزائري في انخفاض متواصل مقابل الدولار الأمريكي بسبب ضعف الآلة الإنتاجية للاقتصاد الجزائري مما انعكس سلبا على القدرة الشرائية هذا من جانب ومن جانب آخر أن الدولة الجزائرية لم تولي الاهتمام في وضع حدا لهذه الحالة عن طريق تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك المحلية منها الرامية إلى تحريك العجلة الإنتاجية واكتفت بالاعتماد على القطاع الخدمي، أما فيما يخص الفترة 2006-2010 فنلاحظ تذبذب اسعار الصرف بين ارتفاع وانخفاض طفيف من سنة إلى أخرى مما يفسر استقرار نسبي لقيمة العملة[20].

في واقع الحال نظرا لتقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية وتأثيرها على الاقتصاديات الناشئة في العالم، واصل البنك المركزي سياسة التعويم مع وضع هدف المحافظة على استقرار سعر الصرف الحقيقي على حسب التغير في الأسعار الرئيسية فبالنسبة لمعدل سعر الفائدة السنوي للدينار الجزائري مقابل الأورو قد ارتفع قليلا بنسبة 0.05% في سنة 2012 مقارنة بالسنة التي تسبقها حيث ارتفع من 102.2154 سنة 2011 إلى 102.1627 سنة 2012، أما بالنسبة للدولار الأمريكي فقد انخفض مقابله كذلك من 72.8537 سنة 2011 إلى 77.5519 سنة 2012 وقد هنا الانخفاض بـ 6.45 %.

الخلاصة:

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكرها في الاتي:

- تقوم السياسات الاقتصادية الكلية على تحقيق مجموعة من الأهداف ومعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورات الاقتصادية والمساهمة في التأثير على الطلب الكلي والتي تساهم بتأثير على حجم التشغيل وحجم الدخل، إلا أن هذه الفعالية مرتبطة بمجموعة من العوامل والمتمثلة في المقدرة المالية والنقدية للدولة وطرق تمويل هذه السياسات، كما أن التعارض بين المؤشرات الحقيقية للاستقرار الاقتصادي الكلي، معدل النمو الاقتصادي، ومعدل والبطالة، والمؤشرات النقدية معدل التضخم والتوازن الخارجي يفرض على السلطات توخي الحذر عندما تسطير سياسة ما.

- يمكن القول بأن سياسة الإنعاش دعم النمو الاقتصادي تواجه مشكلة نقص الفعالية، باعتبار أن الأهداف الأساسية المتوخاة من انتهاج هذه السياسة، وهو تحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستمر.

- تشكل الانخفاضات المتتالية في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو أصعب تحدي يواجه الجزائر في ظل ارتباطها التجاري بالدول الأوروبية في إطار توقيعها لاتفاقية الشراكة إذ يكلفها ذلك تكلفة الفوارق بين العملات.

- إن التحسن الكبير الذي طرأ نتيجة ارتفاع أسعار النفط كان له الأثر الواضح على اتجاهات السياسة المالية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإيرادات البترولية، كما يؤدي إلى زيادة الصادرات النفطية، كما أن هذا أيضا قاد النفقات العامة نحو زيادة وبشكل كبير خلال الفترة 2001-2013.

الهوامش والاحالات

[1]- سميت هذه المرحلة أيضاً سياسة أو برامج الإنعاش التي اتبعتها السلطات الجزائرية، ومع بداية تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي، حدث مالم يكن متوقع في الحسبان، إذ كلنا يتذكر فيضان يوم 9و10 من شهر نوفمبر لسنة 2001، وما ترتب عنه من خسائر فادحة، بشرية كانت أو مادية، مما دفع برئيس الجمهورية إلى تخصيص ربع الموارد المعبئة لتلك السنة، والتي تم تعبئتها في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2001 ما قيمته 86 مليار دج، للاطلاع أكثر أنظر للمرجع: عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2011، ص:218.

[2]-Fodi l hassam, chronique de l'économie algérienne (vingt ans de réformes libérales), l'économiste d'Algérie, 2000, p : 61.

[3] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والإجتماعي،2001-2004، الجزائر.

[4] - عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2011، ص:243.

[5] - مرجع سبق ذكره، ص :309.

[6] - أحمد ميلودي، نحو سياسة تقشفية للنفقات العامة، دراسة حالة الجزائر، يوم دراسي حول مرور خمسون سنة من الاستقلال - واقع وأفاق الاقتصاد الجزائري-، جامعة الجزائر-3-، 2012، ص:07.

[7] - مرجع سبق ذكره، ص:08.

[8]- Daniel Solano**, l Algèrie construire l'avenir**, revue le moci, N1706, Alger, juin. 2005, p: 07.

[9] - موسى بوخاري لحلو، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية -دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي-، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص: 236.

[10]- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2009، التقرير السنوي لسنة 2010، الرويبة، الجزائر، ص:99.

[11] - يعرف هذا الصندوق في الكويت بصندوق الأجيال المستقبلية وهو أقدم هذه الصناديق أنشئ سنة 1967، وفي سلطنة عمان يعرف بصندوق الاحتياطي العام أنشئ سنة 1980، واقتداء بالدول النفطية الاخرى والاستفادة من تجارب الماضي خصوصاً (انهيار أسعار النفط سنة 1986)، أنشئ صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر لعزل الآثار السلبية لتغيرات أسعار النفط على الموازنة العامة.

[12] - نبيل بوفليح وعبد القادر لعاطف، مداخلة بعنوان: فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف،08/07 أبريل 2008، ص:09.

[13] - مرجع سبق ذكره، ص:10.

[14] - هيرمان فرانس، أسواق النفط العالمية وأليالتها، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد :122، صيف 2007، ص:166.

[15] - نيكولا سركيس، تأثير أسعار البترول على النمو العالمي مجرد أسطورة، مجلة الطاقة والمناجم، العدد:08، جانفي 2008، ص:116.

[16] - عبد الرحيم شيبي وسمير بطاهر، فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد: الثاني عشر، العدد:01 المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص:48.

[17] - BP,Statistical Review of World Energy 2009.

[18] - إبراهيم بن عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد: 128، شتاء 2009، ص:101.

[19] - مقالة بعنوان: انخفاض أسعار النفط الأسباب والعوامل، على الرابط: http://www.jadidpresse.com، تم تصفح المقالة بتاريخ:2016/03/23، على الساعة: 20:00، ص:04.

[20]- Jean Syrota, Perspectives energetiques de la France a l horizon 2020-2050, Paris, 2008, P:134.